العرب
الجمعة 2021/09/10
السنة 44 العدد 12175

لبنان المثقل بالأزمات يطلق برنامج دعم نقدي للفقراء

نصف مليون أسرة ستستفيد من الخطة لمدة عام

الجوع لم يترك بيتا لبنانيا إلا ودخله

أقرت حكومة تصريف الأعمال في لبنان اعتماد بطاقة تمويلية يتم من خلالها دعم الأسر الأشد فقرا مع اقتراب توقف الدعم الموجه للمواد الغذائية الأساسية، بسبب تسارع تبخّر الاحتياطات النقدية واضطرار المركزي لعدم تمويل أي سلع يتم استيرادها جراء شح العملة الصعبة.

بيروت – أطلق لبنان أخيرا وبعد مناقشات دامت أشهرا برنامج دعم نقدي مباشر للأسر الأكثر احتياجا، والذي تم الكشف عنه لأول مرة نهاية العام الماضي، في محاولة يائسة من السلطات لإسكات جوع الآلاف من الناس الذين باتوا تحت خطر الفقر.

وأعلن وزيرا الشؤون الاجتماعية رمزي مشرفية والاقتصاد راؤول نعمة في حكومة تصريف الأعمال الخميس خلال مؤتمر صحافي مشترك في بيروت، عن البطاقة التمويلية المستحدثة لدعم الفقراء، لكنهما لم يكشفا عن حجم التمويل المخصص لذلك.

ومن المتوقع أن يستفيد نصف مليون أسرة من هذا البرنامج بينما لا تزال المفاوضات جارية بشأن تمويلها، حيث سيكون جزء منها من مخصصات حقوق السحب الخاصة الجديدة لصندوق النقد الدولي وقروض من البنك الدولي، رغم تشكيك المتابعين في نجاح الخطوة في ظل تجارب سابقة لم تتمكن السلطات من تنفيذها.

ويبلغ عدد سكان لبنان قرابة 4.2 مليون نسمة داخل البلاد، و1.3 مليون خارجه، ولا يتيح المشروع حصول العائلات المقيمة خارج البلاد على تلك البطاقة.

وقال مشرفية إن "البطاقة النقدية تهدف إلى توصيل الدعم لمن هم في أمس الحاجة إليه ومنع الهدر، إذ تحصل كل أسرة على 93 دولارا شهريا في المتوسط".

وأوضح أن مهلة تقديم الطلبات للبطاقة تمتد من منتصف سبتمبر الجاري إلى منتصف أكتوبر المقبل، مشيرا إلى إمكانية رفع المبلغ ضمن هذه البطاقة، وأنه سيتم دفعها بالدولار الأميركي أو ما يعادله بالليرة اللبنانية في السوق الموازي.

وقال مشرفية "قمنا بقدر المستطاع لإقرار البطاقة ومن حق المواطن أن يقول إننا تأخرنا، لكننا عملنا مع وزارة الاقتصاد بالتعاون مع البنك الدولي على إنشاء شبكة دعم لمساعدة الشعب اللبناني في هذه الأيام الصعبة".

وأضاف "أملنا بخطة اقتصادية متكاملة تخرج الناس من المشكلات وتضعنا على السكة الصحيحة للتقدم".

وطيلة العامين الماضيين، تصاعدت التحذيرات من التداعيات الاقتصادية الخطيرة على الاقتصاد اللبناني وتبعات ذلك على المواطنين نتيجة تباطؤ السلطات في تنفيذ الإصلاحات التي تسد حاجته إليها ليتمكن من احتواء مخاطر ديونه الكبيرة والخروج من ورطة شلل نمو القطاعات الإنتاجية وتأثيرات ذلك على سوق العمل.

واستحدثت الحكومة برنامج دعم جديد خلال العام الماضي لتمويل استيراد السلع الأساسية مثل القمح والوقود والأدوية، الذي استنزف احتياطيات النقد الأجنبي ويتم إلغاؤه تدريجيا حاليا.

وبحسب البيانات الرسمية، تبلغ احتياطيات مصرف لبنان المركزي ما يزيد قليلا على 15 مليار دولار بالمقارنة مع أكثر من 30 مليار دولار قبل الأزمة الاقتصادية التي حلت بالبلاد في 2019.

وينفق لبنان ستة مليارات دولار تقريبا على الدعم ويعاني من حالة شلل سياسي ومن دين هائل ويواجه صعوبات في تدبير أموال من الدول والمؤسسات المانحة.

وفي ظل النظام الحالي يتولى المركزي توفير العملة الصعبة للمستوردين بسعر الصرف القديم البالغ 1515 ليرة مقابل الدولار لشراء الوقود والقمح والدواء وبسعر 3900 ليرة مقابل الدولار لتغطية سلة من السلع الأساسية.

ومع تضاؤل الاحتياطيات قالت حكومة حسان دياب مرارا إنه من الضروري تقليص الدعم، بينما يواجه البعض ممن هم في أمس الحاجة للسلع الرخيصة صعوبات في الحصول عليها.

رمزي مشرفية

أملنا بخطة اقتصادية متكاملة تخرج اللبنانيين من المشكلات

راؤول نعمة

البرنامج بالتعاون مع البنك الدولي وبإشراف التفتيش المركزي

وبالإضافة إلى ذلك، خسر عشرات الآلاف من اللبنانيين مصدر رزقهم أو جزءا من مداخيلهم جراء الأزمة المالية الحادة والتي دفعتهم إلى النزول إلى الشارع، ناقمين على الطبقة السياسية التي يتهمونها بالفساد والعجز عن إيجاد حلول للأزمات المتلاحقة.

وبحسب نشرة تعريفية ببطاقة الدعم، سيحصل كل فرد في الأسرة على 25 دولارا، و15 دولارا إضافية للفرد فوق سن 64 عاما، على ألا يتجاوز حجم الدعم في البطالة لكل أسرة عن 126 دولارا.

وقال نعمة "كل خطوة نقوم بها هي بالتعاون مع البنك الدولي وبإشراف التفتيش المركزي، لأننا نريد أن نبرهن للمواطنين أننا نعمل لأجلهم ولا نقوم بإطلاق البطاقة التمويلية على أساس أنها بطاقة انتخابية".

وأكد أن السلطات تسعى إلى معرفة من هو الغني وليس من هو الفقير، لاستثناء من يستطيعون تحمل أعباء المعيشة من دون مساعدة من أجل تأمين الدعم للعائلات الأكثر حاجة.

ووفق لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (إسكوا) ارتفعت نسبة الفقر بالبلاد بنهاية 2020 لتبلغ نحو 55 في المئة من السكان، إلا أن التوقعات تشير إلى أن النسبة ستكون مرتفعة أكثر في 2021.

وكان البرلمان قد أقر البطاقة التمويليّة في نهاية يونيو الماضي لدعم الأسر الأكثر تأثرا بالأزمة الاقتصادية والمالية، التي أثرت على الاستقرار الصحي والغذائي للبنانيين وأدت إلى ارتفاع معدلات الفقر إلى 74 في المئة.

وتم ربط رفع الدعم الذي يؤمنه مصرف لبنان المركزي للسلع الأساسية ومن بينها المحروقات بتطبيق فعلي للبطاقة التمويلية. وفي أبريل الماضي، قال دياب إن "رفع الدعم عن السلع مرتبط بتطبيق برنامج البطاقة التمويلية".

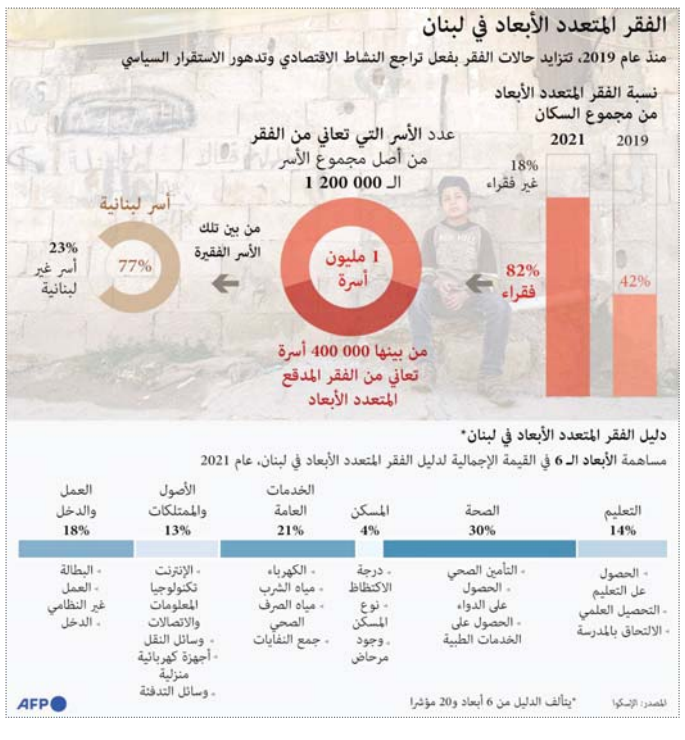

أدوات الدين المصرية تواجه مخاطر فقدان جاذبية المستثمرين

القاهرة – تتابع مصر بكثير من الاهتمام تداعيات خفض التسيير الكمي المحتمل في الولايات المتحدة على أدوات الدين التي تصدرها، لاسيما وأنها استطاعت أن تكون من أهم الوجهات التي يقصدها مستثمرو الأسواق الناشئة منذ تعويم عملتها قبل خمس سنوات.

ويرجح محللون أن تواجه أدوات الدين المصرية ضغوطا حال قرر الفدرالي الأميركي (البنك المركزي) رفع أسعار الفائدة، إذ تصبح العوائد الحقيقية أقل جاذبية من الأصول الخالية من المخاطر مثل السندات الأميركية.

ومع ذلك، أكد وزير المالية محمد معيط في مقابلة مع وكالة بلومبرغ قدرة بلاده على التأقلم أو التصدي إذا بدأ الاحتياطي الأميركي في تقليص حزم التحفيز لمواجهة تفشي كورونا، ما يمثل مخاطرة لأن ذلك قد يقوض جاذبية أدوات الدين التي تطرحها مصر بين المستثمرين.

وتتمتع مصر بالكثير من الخبرة في إدارة الأزمات خلال الآونة الأخيرة، بعد أن أدى النقص الحاد في توافر الدولار إلى خفض قيمة العملة وإجراء إصلاحات شاملة في عام 2016 بدعم من برنامج صندوق النقد الدولي والحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار، كما حصلت على قرض آخر من الصندوق للمساعدة في مواجهة الوباء.

وقال معيط "نراقب عن كثب كيف يمكن لقرار مجلس الاحتياطي الفدرالي أن يؤثر على تكلفة الاقتراض"، مضيفا "نأخذ في الاعتبار تجربتنا مع مثل هذا الوضع".

وخلال السنوات الماضية جلبت أدوات الدين المرتفعة العائد إلى مصر أعدادا كبيرة من المشترين الأجانب والعملة الصعبة التي تحتاج إليها البلاد بشدة، لكن بثمن باهظ.

وتعتمد القاهرة على الاستيراد وتعول على التدفقات الدولارية لتمويل عجز ميزان المعاملات الجارية في ظل غياب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بوتيرة كافية.

ولكن نتيجة التقلبات بالأسواق الناشئة وتأثير جائحة كوفيد – 19 تدفقت أكثر من 20 مليار دولار خارج البلاد على مدى السنوات الثلاث الماضية.

محمد معيط

تقلبات الأسواق الناشئة والجائحة أدتا إلى نزوح 20 مليار دولار

وساعد دعم صندوق النقد على جذب المستثمرين الذين يفضلون سعر الفائدة الحقيقي الذي يعتبر من أعلى المعدلات بين أكثر من 50 اقتصادا رئيسيا تتبعها بلومبرغ. وبينما قام المستثمرون بضخ المليارات من الدولارات في سوق الدين المحلي، إلا أن جاذبية الاستثمارات في أدوات الدين المصرية كانت لها تكلفة.

وحذرت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية في تقرير صدر قبل فترة وجيزة من أن اعتماد مصر على الاقتراض قد أثقل كاهلها بعبء خدمة ديون معوق يعد من أثقل الأعباء بين جميع الدول التي تقوم بتصنيفها.

وذكر خبراء الوكالة أن السلطات المصرية بحاجة إلى الحصول على المزيد من التمويل من بيع حصص من أسهم الشركات، إذا أرادت البلاد مواجهة الزيادة المحتملة في أسعار الفائدة العالمية.

وواصلت حيازات المستثمرين الأجانب من الأذون والسندات المصرية بالعملة المحلية ارتفاعها للشهر الخامس عشر تواليا بنهاية يوليو الماضي لتصل إلى 33 مليار دولار من أدنى مستوى عند نحو 10 مليارات دولار في يونيو 2020.

وتمثل هذه الحيازات 13 في المئة من إجمالي إصدارات الديون المصرية. وتعد المستويات الحالية أعلى من ذروة ما قبل الجائحة، التي بلغت حوالي 28 مليار دولار في فبراير العام الماضي.

وكانت تلك التدفقات مدعومة بالسيولة الدولية القوية، وأسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة، وبيئة الاقتصاد الكلي الأكثر مرونة في مصر مقارنة بالعديد من البلدان الحاصلة على نفس درجة التصنيف الائتماني.

وقلل معيط من شأن مخاوف ارتفاع الديون وفوائدها. وقال إن "الحكومة تعمل باجتهاد على كبح نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في زمن الجائحة".

وشكلت خدمة الدين حوالي 36 في المئة من إجمالي مصروفات الميزانية حتى يونيو 2021، انخفاضا من 40 في المئة بمقارنة سنوية، فيما تستهدف الحكومة خفضها إلى 32 في المئة بنهاية يونيو المقبل.

وتعمل القاهرة أيضا على تحسين بيئة الاستثمار وتريد أن ترى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المشاريع التي يمكن أن تكون جزءا من النمو الاقتصادي، مما يساعد على توفير فرص العمل وتعزيز الصادرات.

وتتوقع ستاندرد آند بورز بأن تسهم احتياطيات العملة الأجنبية في مصر بالتخفيف من تأثير التدفقات الرأسمالية للخارج الناتجة عن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية في الأسواق المتقدمة.

ورجح خبراؤها أن يسحب المستثمرون الأجانب استثماراتهم من الأوراق المالية للحكومة المصرية إذ بدأت أسعار الفائدة الأميركية في الارتفاع بشكل حاد.

ارتباك السياسة النقدية يعمّق انحدار الليرة التركية

أنقرة – واصلت قيمة الليرة التركية في الانحدار الخميس لليوم الثالث على التوالي، وهو أعلى مستوى منذ بداية هذا العام بعد إعلان البنك المركزي تحويل تركيز سياسته إلى التضخم الأساسي، ما أثار تكهنات بخفض أسعار الفائدة.

وانعكس انخفاض العملة المحلية بنصف نقطة مئوية ليصل سعر الدولار عند نحو 8.51 ليرة لتسجل بذلك أكبر تراجع بين عملات الأسواق الناشئة، بشكل سريع على السندات والأسهم المحلية التي تراجعت هي الأخرى.

ونتيجة السياسات النقدية المرتبكة للمركزي استمر التضخم في الارتفاع بوتيرة متسارعة وقد بلغ الشهر الماضي 19.25 في المئة، وهي أعلى نسبة له خلال سنتين متجاوزا سعر الفائدة المرجعي للبنك والبالغ 19 في المئة.

ويعد البنك المركزي التركي منذ أشهر بالحفاظ على معدلات الفائدة إيجابية كي لا يشعر الأتراك بالحافز لإنفاق الأموال بدلا من إيداعها في حساباتهم.

ويتطلب هذا الأمر رفع معدل الفائدة الرئيسي إلى 19.5 في المئة في الاجتماع المقبل المخصص للسياسات النقدية والمقرر في الثالث والعشرين من الشهر الجاري.

لكن محافظ المركزي شهاب قاوجي أوغلو قال للمستثمرين في وقت سابق هذا الأسبوع إنه من المتوقع أن تنخفض أسعار السلع الاستهلاكية في الأشهر المقبلة وأن يعتمد البنك معدل تضخم رئيسيا، والذي هو دون 17 في المئة بعد استثناء مواد متقلبة مثل المواد الغذائية والوقود، في قرارات مستقبلية.

ونقلت وسائل إعلام تركية عن قاوجي أوغلو قوله الأربعاء الماضي إن "ظروفا استثنائية برزت بسبب الجائحة زادت من أهمية مؤشرات التضخم الرئيسي".

وأضاف "أثناء تحديد موقف السياسة النقدية العالمية، تُعتمد المؤشرات الأساسية باستثناء العوامل المؤقتة الناشئة عن قطاعات خارج نطاق تأثير السياسة النقدية، كأساس".

كما أكد قافجي أوغلو على أهمية التركيز على دور "الأسعار الأساسية" عند النظر إلى السياسة النقدية.

ويؤكد ترنح العملة والتضخم أن السياسات التي يقف خلفها الرئيس رجب طيب أردوغان لتخفيف البعض من المشكلات المتنوعة التي يعاني منها البلد منذ فترة لم تسفر عن أي نتائج إيجابية لتخفيف ركود الطلب والنموّ، وهو ما قد يزيد التحديات أمام الحكومة لتعديل أوتار المؤشرات السلبية.

والمركزي التركي مستقل من حيث المبدأ، لكنه يتعرض لضغوط متواصلة من أردوغان لخفض أسعار الفائدة الذي يوصف بأنه "عدو أسعار الفائدة".

وسبق أن اعترف أردوغان بأن بلاده قد تواجه مشكلات اقتصادية لكنّه يعمل دوما على تبرئة نفسه من أي مسؤولية في ما وصل إليه حال الاقتصاد رغم أنه حقق نموا في الربع الثاني من 2021 هو الأعلى بين الأسواق الناشئة، والتأكيد أنّ أساس المشاكل كان المحافظون السابقون للمركزي.

وأقال أردوغان ثلاثة محافظين للبنك المركزي منذ العام 2019 لأنهم إما كانوا يرفعون كلفة الإقراض أو لا يخفضونها بالسرعة الكافية.

وحصر أردوغان المشاكل والأخطاء التي حصلت في السابق بقوله إن "سوء الإدارة دفع إلى انهيار الليرة" التي تعاني من أكثر من ثلاث سنوات من تقلبات سعرية أثرت على معيشة الأتراك.

ويعد رفع سعر الفائدة إحدى الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية لمكافحة التضخم، لكن أردوغان يعارض ذلك بشدة ويرى أنه يعرقل النمو.

وخلافا للنظريات الاقتصادية الكلاسيكية، يرى الرئيس التركي أن رفع أسعار الفائدة يغذي ارتفاع الأسعار.

وأبقى قاوجي أوغلو على معدل الفائدة الرئيسي من دون تغيير لخمسة أشهر وتعهد في وقت سابق من هذا العام بالتركيز على كبح التضخم.

نزيف العملة لا حدود له